الإجابة النموذجية لمقياس (دراسات حول سوسيولوجيا العمل في الجزائر):

 في إطار أول دراسة مونوغرافيا لتجربة التصنيع في الجزائر **لعلي الكنز** أين شكل مركب الحجار بعنابة ميدان الدراسة حيث قام بتفكيك والكشف عن الصعوبات التي أرهقت المركب الصناعي، علما انه كان مجرد عدسة مكبرة لنتائج سياسة التصنيع في الجزائر، اتسمت هاته الدراسة ببعدها السوسيولوجي في التحليل بالإضافة إلى آخر نفسي اجتماعي في معالجة أبعاد تنظيم العمل ثم تنظيم الجماعات العمالية.

 يشير **علي الكنز**، إلى أن مشروع التصنيع هدف إلى تغيير البنى الاجتماعية وكان مصدر التغيير الاجتماعي والاقتصادي ولا لبس فيه، و في قوله'' في ظل انتقال التكنولوجيا المستوردة إلى المجتمع المحلي مروراً بالتنظيم الذي قام به المستحدثون؛ تعتبر أي مناقشة لمعناه وطرائق عمله تشكيكا في مبادئه، واعتبار أي فكرة التكيف هي فكرة مخالفة وكل فكرة مخالفة كحل وسط وكل حل وسط كبداية لإجهاض المشروع'' **علي الكنز** (هذا التصلب في تطبيق القواعد التنظيمية صقل من قبل إطارات المصنع نتيجة رغبتهم في عدم إنشاء "مصنع متخلف هاته القواعد التنظيمية، ستكون تحت تأثير حدود الفضاء الاجتماعي الذي يعمل فيه المصنع، على سبيل المثال، فلاحظ أن تنظيم وقت العمل الذي تم إنشاؤه (نظام عمل المناوبة) أظهر بسرعة حدوده نظرا لأن وقت الإجازة، والذي يجب طلبه بشكل أساسي من أجل الاستعادة والراحة من طرف العمال، ثبت أنه مجرد هدفا من الصعب تحقيقه لأن الظروف المعيشية في تلك الفترة (الغذاء والسكن والنظافة والصحة) تمنع عمال المناوبة من الاستراحة، هذه الظروف المعيشية الصعبة لا تتوافق كليا مع متطلبات نظام الداخلي للمصنع، وكان لها تداعيات على سلوكيات العمالة لأنها غالبا ما تؤدي إلى التأخير، والتغيب، والدوران العمل المفرط، وما إلى ذلك، وقد ساهمت جميع هذه الأسباب في تعطيل وإرهاق المصنع، فأصبح لا ينتج وفقا للبرامج التي صمم من أجلها.

 الجانب الثاني الذي أثاره **علي الكنز**، هو مدى تأثير عدم إتقان التكنولوجيا المستوردة، وهذا يتعلق بوظيفة الإطارات، فالمركزية في تسيير مصالح العمالة والصعوبة الشديدة لظروف العمل في ورشات، وطبيعة المسؤوليات المسندة إلى الإطارات، كان لها تأثير في تحول هذه الأخيرة نحو الوظيفة الإدارية، أي تغيير منصب الكفاءة التقنية بمنصب الكفاءة النظامية(الإدارية). قصد الحصول على الامتيازات المادية الممنوحة للطاقم الإداري وخصوصا لضمان الاستقرار الوظيفي.

 ويضيف، أن الإطارات التنفيذيين من معظم الجامعات والكليات وجدوا أنفسهم في بيئة مهنية لأول مرة، وعن قرب بحيث كانت تطغى عليهم العديد من الصعوبات التي يصادفها العمال، وبينما اعتقد هؤلاء التنفيذيون أنهم "يمارسون" مهنتهم الهندسية بهدوء، فقد اضطروا إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية هم في غنن عنها، رغم عدم قدرتهم على حلها، على سبيل المثال: " الأجور الزهيدة، انعدام السكن (على الرغم من أن البعض من العمال ينامون سرا في المصنع)، سوء التغذية، وسوء في التواصل حتى نمت العدائية بين مختلف الرتب المهنية.

 ما جعل المسؤولين التنفيذيين يبحثون عن مناصب لا تجبرهم على مواجهة مشاكل آلات الإنتاج الصعبة والبؤس وعداء العمال ومظالمهم، خاصة وأن شبكة الأجور لم تكن عادلة بشكل خاص، وكانت مردودية المناصب النظامية (الإدارية) تتقدم بسرعة أكبر من تلك التي هي في الورش التنفيذية، وبالتالي كان النشاط الإنتاجي ضعيف، بحيث تحول بعض من الفنيين والمهندسين إلى "منظمين إداريين"، من خلال الابتعاد عن عملية الإنتاج، ما زاد من حدة "تكنوقراطيين"، وقد ساعد هذا الحراك المهني على منح مزيدا من سلطة تراكمية للمسؤولين التقنيين، ولكنها ساهمت أيضا على إضعاف المستوى العام لمعدلات الإنتاج.

 في ظل هاته الظروف، تغيرت المفاهيم والمعايير، وما تبقى للتقنيين في الورشات الذين يفتقرون إلى المعرفة

العلمية والخبرة التقنية إلا إقرار أفكار "ترقيعية" لمواجهة الأعطال وإعادة تشغيل الآلات، ويشير **علي الكنز** على أن هاته الأخيرة بارعة في بعض الأحيان، لكنها لا تضمن استمرارية نظام الإنتاج دون بروز أعطال أخرى تعطل العملية الإنتاجية، فسرعان ما تظهر حدود "الترقيع" فآلات الإنتاج تبقى أجنبية في الأساس ومعايير تكوينها وتشغيلها غير معروفة، كما ركز علي الكنز على معدل التشغيل المنخفض جدا للآلات وأظهرت البيانات العددية أن هناك أكثر من سبب (نفاذ مخازن الصيانة وانقطاعه، ثقل القرارات الإدارية في عملية الإستراد وما إلى ذلك)، مع عدم التخطيط للوقت الضائع الناتج عن توقف الآلات، ولتعويض معدلات الإنتاج المنخفضة، تم استخدام أوقات التجميد المبرمجة للصيانة الدورية للمنشآت لعملية استرجاع زمن الإنتاج الطبيعي، ما نتج عن انخفاض جودة المنشآت، موقف متناقض لكنه منطقي في نظام الورشات: فقد كان معدل تشغيل المعدات منخفضا ولكن معدل الإهتلاك كان مرتفعا، فهي تهتلك بإفراط لكنها لا تنتج موقف يؤكده **أحمد هني** (Ahmed Henni le cheikh et le patron) عندما

ناقش فكرة التصنيع والتثاقف، أن هاته المنشآت والآلات لم تنتج محليا فهي تعرض للاستهلاك المفرط وليس كتجهيز منتج (لأنها مستوردة) ومنه هي ليست مصدر إعادة إنتاج الممارسة الاجتماعية بل فقط لاستهلاكها لأنها نتاج مجتمع آخر حداثي، وهذه من أسباب ظهور المحسوبية في نظره من هنا أدرك **علي الكنز** أن تطبيق فكرة التصنيع كانت مخالفة لطرحها النظري، مما أنجرى عن هذا تضييع المشروع والاهتمام بالأمور الاجتماعية التي كانت هدف كل فئات المهنية.

 على نفس الوقع، باشر **سعيد شيخي** إجراء دراسة بعنوان **مسألة العمالة والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، عامل الورشة والبيروقراطية**، قدم فيها عملا تاريخيا واجتماعيا ففي البداية، يمضي من خلال دراسة الظروف التاريخية التي تشكل العمالة، كما يتم تحديد الممارسات الاجتماعية السائدة التي رافقها تشكيل مجموعات عمالية، ساهمت في وضع بنية للنظام الاجتماعي، ثانياً، طرح تساءل عن معاني العمل في المصانع وسلوكيات واستراتيجيات العمال التي تنفذها المجموعات الاجتماعية المهيمنة، استجابة لفرضيتين الأولى المتمثلة في مدى ارتباط معيار النجاح السياسي بحجم الاستثمار وتوسيع القدرات الإنتاجية بدلاً من تحسين إنتاجية العمل، والثانية أن مفهوم العمل ليس فكرة مركزية في تسيير الإنتاج والقوى العاملة، فهو يتطلب التدفق المستمر للإمدادات، دون انقطاع أو الهزات وتدفق مستمر للأجزاء والأدوات والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة، انطلقت الدراسة وحصل على النتائج التالية التي نجمعها في شكل نقاط مختصرة:

* لم يتمكن كبار المسؤولين التنفيذيين في المصانع الجزائرية من أداء مسؤولياتهم، فقد كانوا أكثر حرصا بشكل عام على جعل نفوذهم سائدا على التجمعات العمالية بدلاً من تحسين إنتاجية العمال وكانوا أكثر اهتماما بعلاقاتهم مع الإطارات العليا في التسلسل الهرمي حتى يتسنى لهم الاستفادة المثلى من الامتيازات عوض الاهتمام بالقدرات والإبداعات العمالية التي كانت قد تساهم في إتقان التقنيات المستوردة بأموال كبيرة.
* إهمال الإطارات للوظائف الفنية وقللوا من قيمة العمل المنتج.
* بروز ظواهر تنظيمية أكثر أهمية في نظره، فغياب دليل تصنيف الوظائف يدل على انعدام التطور الأفقي في المجالات الفنية والإنتاجية، والتطور الوحيد المتاح في الترقية الرأسية هو على مستوى أعلى الهرم التنظيمي.
* یتطلع المسؤولين التنفیذیين والفنیين والماهرين إلی مغادرة الورشات والالتحاق بالوظائف الإداریة حیث يكونون نفوذ أکبر، ویکون التقدم المهني أسرع، بالإضافة إلى مرونة و سهولة تراكم الرأس المال العلائقي.
* الأهم بالنسبة للإطارات هو الحصول على أكبر عدد ممكن من العمالة وسط الورشات للعمل بأضعف الأجور.
* الكفاءة المطلوبة ليست في ذلك "العامل المثابر الذي لا يعرف الكلل" بل هو العامل المطيع والمثابر في احترام رؤسائه.
* ارتفاع معدلات الغياب والتأخر بشكل رهيب. بحيث اعتبرها **سعيد شيخي** أنها ظاهرة اجتماعية جديدة في الجزائر الحديثة.
* ظهور قوى معارضة وسط المركب مشكلتا نقابات أرهقت الإطارات. وتحرض على التمرد.

بعد ذلك حاول **سعيد شيخي** تشكيل رؤية في الأسباب العامة التي أزمت وضع التصنيع وجعلته مشروع فاشل، نعرضها كالآتي:

- ضعف النسيج الصناعي والافتقار إلى الصناعات التحويلية.

- عدم تأهيل الدائم للعمال داخل الورشات.

- دوران العمال التقنيين و المهرة مرتفع جدا في ورش العمل وعلى وجه الخصوص في خدمات الصيانة. سواء من خلال الاستقالات المباشرة أو تغيير المناصب إلى أخرى إدارية.

- الآلة إدارية على حد قوله، هي العقبة الرئيسية ضد محاولات الإبداع الفعال في الاستخدام الحسن للمرافق.

- المشكلة الرئيسية للمصانع هي مشكلة الإمدادات، التي لا تزال تشوه عملية الإنتاج، وتزيد من حدة الانقطاعات .

- تقتصر محاولات تنظيم العمل في الورشات على محيط المصنع ولا تتسع في الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال (التدريب والمدرسة والنقل والإسكان)، فالفضاء خارجي يتميز بانعدام الراحة.

- عدم الموازنة بين نظام العمل بالورشات وحاجيات الاجتماعية للعمال.

- عدم توفر السكن، ونقص وسائل النقل وبيروقراطية المرافق العمومية تبقى مناقضة لمتطلبات المجال الإنتاجي.

- إن مقاومة هذا العامل الاجتماعي ليست موجهة لرفع معدلات إنتاج و لكن كانت موجهة ضد هياكل

المجتمع العامة مثل التضخم، ونقص المساكن، وعدم وفرة النقل، مع بروز طقوس اجتماعية ألفها العوام في قضاء حوائجهم في الفضاء الاجتماعي مثل ktaff" ، piston، benaemis "

 لقد طور **سعيد شيخي** مفهوم العامل الاجتماعي الذي يقصد به السلوك الناتج عن تباين ظروف العمل وظروف معيشة، وقد يتجسد في احتجاجات وإضرابات مستمرة تعرقل العمل، أبعد من ذلك، فإنه يتبلور في ظل الأزمات الاجتماعية خاصة تلك التي تنتجها الصراعات السياسة على مستوى الأعلى للحكم، ويعتقد **سعيد شيخي** أن الضحية هم هؤلاء الذين خططوا للسياسة التصنيع الذين طاولتهم إنتقاذات لاذعة، واعتبروا هؤلاء المحدثين كمنافسين على السلطة لأن نجاح مشروع التصنيع خطر قد يهدد استقرار النفوذ في مستوى معين للسلطة، فعملوا على نشر تمثلات وتصورات ابتزازية لكنها عملت فعلتها مثلا: أن العامل الجزائري كسول، فظُ، مزاجي ومدلع من طرف مؤسسته الوطنية، من هذا الواقع انطلق مشروع جديد، يسمى بإعادة الهيكلة كردة فعل للمحدثين الصناعينن على معارضيهم، في نفس الوقت بدأ بروز طبقة غنية ينعتها شيخي بالبرجوازية الجديدة التي تنادي بتحرير الاقتصاد وتغيير النظام الإشتراكي الذي زاد من حدة الفوضى والإسراف والتبديد في القطاع العام.

 وقد تنبأ **سعيد شيخي** للأوضاع ولكنها تنبؤات محدودة، فنظريات وإجراءات ترشيد العمل في نظره موجودة، ولكن لا يبدو على أحد من القوى المتصارعة أنها تفكر في بناء مصنع آخر، أو علاقات العمل الأخرى حيث قد تهذب من شأنها الإرادة السياسية، حيث ترافق الكفاءة الإنتاجية جنبا إلى جنب الممارسات الديمقراطية.

 مما سبق يتبن لنا أن سياسة تسيير التصنيع في الجزائر بين هاتين الدراستين، أثرت بشكل سلبي على النظام العام للمصنع والهدف الذي أنشأ من أجله، فسياسات التصنيع كانت مدعمة وموجهة ولكن لم تأخذ الجانب الاجتماعي والثقافي للعمالة بحق اعتبار، مما أنتجت سلوكيات تنظيمية غير مطابق للنظم، وأرهقت المسؤولين وألهتهم عن الهدف الرئسيي للتصنيع، بالإضافة إلى توطين بعض الممارسات الاجتماعية وسط المصنع وعدم الامتثال للقوانين النظامية.